«التشريعي» يبحث .. والقضاء معطل

الاستيلاء على «الأراضي الحكومية» .. «فوضى وقايمة»!

حسن خريشة: المطلوب وقف العطايا والهبات في الاراضي الحكومية التي هي ملك الشعب الفلسطيني باكمله

يوسف الشايب وفايز أبو عون

رام الله، غزة: أكد د. عبد الرحمن حمد، وزير الإسكان والأشغال العامة، رئيس اللجنة المشكلة للإشراف على إدارة الأملاك الحكومية، على أن هذه اللجنة، والمشكلة بمرسوم رئاسي، في الثامن من كانون الثاني ٢٠٠٣، «ولدت منذ اللحظات الأولى لتشكيلها مشلولة تماماً». وأرجع حمد أسباب شللها هذا، وعدم قيامها بأي من المهام المكُلفة والمنوطة بها حسب المرسوم الرئاسي، إلى عدم مصادقة الرئيس ياسر عرفات، حتى الآن، على الآلية المقترحة من قبل اللجنة المقدمة إليه، مشيراً إلى أنه كان من المفترض، بعد تشكيل اللجنة، بهذا المرسوم، البدء فوراً في مباشرة العمل، من خلال وضع آلية تبين وتحدد كيفية إدارة هذه الأملاك، إلا أن عدم المصادقة على هذه الآلية التي وضعت لهذا الغرض منذ اللحظات الأولى، والتي تم تزويد الرئيس بنسخة منها، أفقدها الهدف التي شكلت من أجله، ما جعلها مشلولة، وغير قادرة على اتخاذ أية إجراءات من شأنها ضبط الأمور، ووقف التعديات على الأراضي العامة والحكومية . وكان الرئيس عرفات، ركز في خطابه الاخير امام المجلس التشريعي، في اب الماضي، على ضرورة محاسبة الفساد بجميع اوجهه، لا سيما الفساد في التصرف في الاراضي الحكومية، الذي تحدثت عنه تقارير صحافية واخرى صادرة عن مؤسسات حقوقية بشئ من التفاصيل وبدأت الاصوات تتعالى بشأنه.

وأشار حمد إلى أن اللجنة، من الناحية النظرية، ومن وجهة نظر الرئيس لا تزال قائمة، كونه يواظب، حتى اللحظة، على تحويل جميع الأوراق والمكاتبات إليها، ولكن في الحقيقة أن من يمارس الصلاحية على الأرض، وبشكل فعلي هي سلطة الأراضي، وليست اللجنة. وقال في حديث خاص لـ«آفاق برلمانية»: من هنا أقول وأؤكد أنه لا يوجد للجنة، البالغ عدد أعضائها خمسة، أية علاقة مباشرة، أو غير مباشرة، بقضايا تخصيص الأراضي، أو تأجيرها، أو بيعها، أو غير ذلك، سواء كانت الأراضي عامة أم أراضي دولة.

عبد الرحمن حمد: لجنة ادارة الاملاك الحكومية مشلولة وغير قادرة على اتخاذ أية اجراءات من شأنها ضبط الامور

وأضاف: دون اعتماد الآلية التي على أساسها ستقوم اللجنة بعملها، لم ولن تمارس هذه اللجنة أي نشاط، مهما كان نوعه، في هذا الإطار على الإطلاق، لأنه من غير المعقول أو المنطقي أن تتحمل اللجنة أية مسؤوليات، دون أن يكون لديها تفويض رسمي، ومصادقة على الآلية التي وضعتها للعمل، للحد من التجاوزات والتعديات على أملاك الحكومة، والأملاك العامة. وأكد حمد أن كل ما يتم التصرف به الآن في الأراضي، ليس للجنة أية علاقة به على الإطلاق، مشدداً على أنه إذا لم يتم الوقوف بحزم وبشدة أمام التعديات، فلن يكون بالمقدور وقف أي تعديات مستقبلية، معتبراً أملاك الدولة «رصيداً مهماً يجب الحفاظ عليه، والاهتمام به، وإعطاؤه الأولوية القصوى».

وحول حجم الأراضي التي جرى التعدي والاستيلاء عليها خارج إطار القانون، قال حمد: أنا بعيد كل البعد عن هذه القضايا، لكني أدرك أن هناك تجاوزات من قبل العاملين في أجهزة السلطة، وخارج أجهزة السلطة، رافضاً في الوقت ذاته إعطاء أية أرقام أو إحصاءات عن حجم الأراضي التي جرى الاستيلاء عليها، بطريقة غير قانونية. وحول أسباب عدم طرح ملف «أراضي الدولة» في جلسة علنية أمام المجلس التشريعي، يقول حسن خريشة، نائب رئيس المجلس: هناك عدة لجان، تدرس الملف، الذي هو على أجندة المجلس منذ مدة، وتم التوصل إلى نتائج تضمنها في تقارير واضحة .. يبدو أن العمل المشترك بين عدة لجان يؤخر طرح هذا الموضوع، فلكل نائب رأي يختلف عن غيره في هذه القضية الخطيرة».

ويرى خريشة أن من غير المنصف الحديث عن تجاهل، مقصود أو غير مقصود، من قبل «التشريعي»، لملف «الأراضي الحكومية».. هناك تباطؤ في العمل، ربما، لكن الملف قيد الدراسة. ويقول خريشة: بات المطلوب وقف العطايا والهبات في الأراضي الحكومية، التي هي ملك للشعب الفلسطيني بأكمله، ويجب على الوزارات والمؤسسات الرسمية ترشيد منح هذه الأراضي لهذا وذاك .. إذا استمر الوضع على ما هو عليه لن نجد أراضي للاستخدام العام في المستقبل، وسنضطر لشراء أراض من مالكيها، ما يكلف السلطة أموالاً طائلة. ويؤكد خريشة على ضرورة معاقبة كل من تعامل مع الأراضي الحكومية بطريقة غير قانونية، وفقاً لأسس قانونية واضحة.

ويقول النائب معاوية المصري: هناك ضغوط على أعضاء المجلس بعدم التطرق إلى هذا الموضوع، وأكاد أجزم أن لأعضاء عدة في المجلس مصالح في المماطلة، وتسويف الأمر، رغم وجود شكاوى بهذه الخصوص، لا سيما في قطاع غزة. وتقول مصادر في المجلس التشريعي إن إحدى اللجان عملت على متابعة الأمر مع كل فريح أبو مدين، الذي عين بمرسوم رئاسي، رئيساً لسلطة الأراضي برتبة وزير، في الخامس من حزيران ٢٠٠٢، وهو تاريخ إنشاء سلطة الأراضي، والوزيرين عزام الأحمد، وعبد الرحمن حمد، إلا أن أية نتائج لم تتمخض عن هذه المتابعة، لـ«عدم رغبة المسؤولين في التعاون».

وتشير الوثائق، التي لدى «آفاق برلمانية» نسخة منها، أن كلاً من عزام الأحمد، وفريح أبو مدين، قدما استقالتيهما من اللجنة الخاصة المشكلة لمراقبة التصرف من الأملاك الحكومية، في حين احتج أبو مدين في رسالة للرئيس عرفات، على أن اللجنة المشكلة منه، ومن وزراء الطاقة، والإسكان، والعدل، ستعيد النظر في «جميع القرارات التي صدرت بعد تاريخ الأول من تموز ٢٠٠٢»، معتبراً أن في ذلك ما يتضمن «اتهاماً ضمنياً له»، مؤكداً على أن التعديات على أملاك الدولة، قبل هذا التاريخ، «كبيرة، ولا يمكن التغاضي عنها»، مشيراً إلى أن هناك من «يوشوش» الرئيس، بما يسيء إليه. والملاحظ من الوثائق ذاتها أن العديد من المسؤولين، الذي تتحدث الروايات عن تورطهم بشكل مباشر أو غير مباشر، في الاستيلاء غير القانون على أراضي الدولة، يرسلون رسائل متناقضة للرئيس، يحاول من خلالها، كل واحد منهم «إظهار نزاهته، وإلقاء التهم على الآخرين»، على حد تعبير مصدر في «التشريعي».

التقارير تؤكد

ويؤكد تقرير صادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، انه «منذ قدوم السلطة الوطنية العام ١٩٩٤، تم التصرف بمساحات واسعة من أراضي الدولة، منها ما تم بطرق غير قانونية»، مشيراً إلى أن المشكلة تكمن في «عدم الالتزام بأسس ومعايير واضحة ومعلنة، تحكم هذا التصرف»، مؤكداً أن «الاستيلاء على أراضي الدولة، بطريقة غير قانونية، يظهر بشكل أساسي في قطاع غزة». ويشير التقرير إلى أنه، ومنذ قيام السلطة الوطنية، أنيطت مهمة إدارة واستغلال أراضي الدولة، بوزارة الإسكان، حيث تم استحداث دائرة في الوزارة خاصة بأملاك الدولة، واستمر الأمر على هذه الحال، حتى حزيران ٢٠٠٢، حيث أصدر الرئيس مرسوماً يقضي بإنشاء سلطة الأراضي، كهيئة عامة تتمتع بالشخصية الاعتبارية، وتكون لها موازنة مستقلة ضمن الموازنة العامة للسلطة، على أن تلحق «دوائر تسجيل الأراضي التابعة لوزارة العدل، ودوائر المساحة التابعة لوزارة الإسكان، بسلطة الأراضي»، في حين نصت المادة الثالثة من المرسوم على أنه «يتم التصرف بالأراضي الحكومية بقرار من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، بناء على تنسيب من رئيس سلطة الأراضي، ووزير الأشغال العامة والإسكان، ووزير الحكم المحلي، الذي استثني لاحقاً من عضوية اللجنة المشكلة عن إدارة أملاك الحكومة، ما دعا د. صائب عريقات، وقتها، إلى الاحتجاج بكتاب إلى الرئيس، مشيراً إلى أن عمل اللجنة، لا يخرج عن دائرة اختصاص وزارة الحكم المحلي.

واللافت أن المرسوم لم يحدد مهام سلطة الأراضي، التي حددت مهامها بنفسها، وحصرتها في خمس: حصر الأراضي الحكومية والمحافظة عليها، والعمل على إزالة التعديات الواقعة على الأراضي الحكومية، وترشيح (تخصيص) الأراضي الحكومية للمشاريع العامة، وتأجير الأراضي الحكومية، ومتابعة تنفيذ قرارات استملاك الأراضي الخاصة للمنفعة العامة .. أي، وحسب تعبير أحد العاملين في دائرة تسجيل الأراضي في الضفة الغربية «يعني كل إشي»، مشيراً ذاته، إلى أن مشكلة الأراضي الحكومية تكمن في كون أن القرارات بشأنها بيد «مجموعة صغيرة للغاية، وربما في يد شخص واحد» .

في الضفة

ويشير التقرير، بناء على بيانات من سلطة الأراضي في الضفة الغربية، أن معظم عمليات التصرف بأراضي الدولة في محافظات الضفة، تمت ما بين العامين ١٩٩٨، و٢٠٠٢، وهو ما أشار له أبو مدين في رسالته للرئيس، وأن النصيب الأكبر كان لمؤسسات حكومية وجمعيات إسكان، كان لوزارة التربية والتعليم نصيب الأسد فيها (٢٠٠ دونم)، في حين كان نصيب مقرات الأجهزة الأمنية (٥٢ دونماً)، في جميع محافظات الضفة. ويشير التقرير، إلى أنه «وبالرغم من أن نسبة كبيرة من الأراضي التي تم التصرف بها خصصت لجهات حكومية أو لأغراض عامة، إلا أن جزءاً آخر منها، تم تفويضه أو تخصيصه لعدد من الأفراد، خلافاً لأحكام القوانين النافذة، منها قيام وزارة الإسكان، التي كانت مخولة بالأمر، قبل إنشاء سلطة الأراضي، في الحادي والثلاثين من كانون الأول ١٩٩٧، والخامس عشر من نيسان ١٩٩٨، بتفويض ثلاث قطع من الأراضي الحكومية ذات الأرقام (٢ و٢٧ و٢٨) من حوض رقم (٢٨٠٩٥) من أراضي مدينة بيت لحم، والبالغة مساحتها ١٧ دونماً تقريباً، لنائب في المجلس التشريعي، لإقامة فندق ومشروع استثماري، غير أنه وقبل دفع ثمن الأرض المفوضة، قام بتسجيلها باسمه في دائرة الأراضي، بناء على أمر من وزير العدل، آنذاك، إلى دائرة تسجيل الأراضي في بيت لحم».

ويشير التقرير الصادر مطلع العام ٢٠٠٣، إلى أن وزارة الإسكان، وقبل إنشاء سلطة الأراضي، فوضت العديد من قطع الأراضي الحكومية لعدد من المتنفذين في «السلطة»، منها قطعة الأرض رقم (٤٧) من حوض رقم (٥) من أراضي مدينة جنين، والبالغ مساحتها حوالي الدونم، لعقيد في أحد الأجهزة الأمنية، لبناء مسكن خاص عليها، والأمر ذاته حصل في القطعة التي تقترب مساحتها من مساحة سابقتها، وتحمل الرقم (٢) من حوض رقم (٢٨٠٩٥)، من أراضي بيت لحم، و«ذهبت لعقيد آخر». ويشير التقرير إلى أنه ليس هناك تعليمات أو أنظمة عمل واضحة، تبين المعايير والأسس التي يتم على أساسها تخصيص أراضي الدولة، فقد خصصت وزارة الإسكان في كانون الأول ١٩٩٧، ٣٠ دونماً من أراضي بيت لحم لبناء «دار الكلمة» التابعة للكنيسة الإنجيلية اللوثرية، لتعود وتخصص خمسة دونمات أخرى، وفي موقع مختلف، لبناء «دار الكلمة» ذاتها!

ويشير التقرير، نقلاً عن جداول سلطة الأراضي في الضفة الغربية، أن معظم الأراضي التي تم التصرف بها تركزت في محافظة رام الله (٧٦٪) بواقع (٢٧٩ دونماً)، تلتها بيت لحم (١٥١ دونماً)، ومن ثم جنين (١٦٣ دونماً)، في حين تركزت معظم الأراضي المتصرف بها في الخليل، في بلدة دورا (٣٨ مما مجموعه ٤٥ دونماً)، مشيراً إلى أن السبب في زيادة حجم الأراضي المتصرف بها في منطقة معينة دون الأخرى، يعود إلى مدى تأثير مراكز القوى في السلطة الوطنية. ويتحدث التقرير عن أن سلطة الأراضي، ومن قبلها وزارة الإسكان، لا تملك إحصاءات معتمدة حول حجم التعديات الواقعة على الأراضي الحكومية، معزياً ذلك إلى عدم بذل الجهات المختصة الجهد الكافي لرصد هذه التعديات، وعدم سيطرة السلطة الوطنية على كافة مناطق الضفة الغربية، إذ أن غالبية أراضي الدولة تقع في المنطقة (ج)، وبطبيعة الحال الأمور الآن أكثر تعقيداً، مع إعادة احتلال مدن الضفة الغربية، منذ نيسان ٢٠٠٢، إضافة إلى صعوبة التعرف على طبيعة التعديات، التي وقعت على أراضي الدولة، لعدم تسجيل كافة أراضي الدولة، وعدم معرفة مساحتها الإجمالية.ومن الواضح أن هناك تقصيراً من الجهات القانونية في سلطة الأراضي، ومن قبلها في وزارة الإسكان، حيث لا توجد أمام المحاكم سوى قضية واحدة بخصوص أراضي الدولة، ولم يتم البت بها بعد، كما لم يسبق أن تم تشكيل المحكمة المختصة بالنظر في التعديات الواقعة على الأراضي الحكومية، والمنصوص عليها في قانون المحافظة على أراضي وأملاك الدولة الأردني، رقم (١٤) للعام ١٩٦١، والمعمول به في الضفة الغربية.

في غزة

في حزيران الماضي، رفع عدد من سكان حي الأمل في خان يونس، إلى بلدية خان يونس، وسلطة الأراضي، ووزارة الإسكان والأشغال العامة، شكاوى ضد ضابط كبير ومدير عام في إحدى الوزارات يتهمونهم بالاستيلاء عنوة على أراض حكومية قريبة من مستوطنة «نفيه دكاليم»، غرب حي الأمل، دون أذونات، بل وبدأوا ببناء منازل خاصة لهم فيها.

وتحدثت مصادر صحافية وقتها أن رئيس سلطة الأراضي، وفي الثاني والعشرين من الشهر نفسه، وجه كتاباً بهذا الشأن إلى اللواء غازي الجبالي، رئيس جهاز الشرطة الفلسطينية، آنذاك، يطالبه فيه بوقف هؤلاء الضباط عن البناء في الأراضي التي تم الاستيلاء عليها، وتضمن الكتاب بياناً للتعديات، واسماء المتعدين، مشيراً إلى أنهم قاموا بتسوية الأرض التي استولوا عليها، وتحمل رقم (١٧) من الحوض رقم (٨٩) من أراضي خان يونس، حيث كان مرسوم رئاسي خصص هذه القطعة لإقامة مدرسة ومحكمة شرعية. وحسب مصادر صحافية فإن هؤلاء الضباط والمسؤولين ادعوا الحصول على أذونات من جهات رسمية، إلا أن الجهات المسؤولة نفت ذلك. ويقول مصطفى إبراهيم، الناشط في مجال حقوق الإنسان والمتخصص في متابعة ملف «الأراضي الحكومية»: غالباً ما يتم الاستفادة من أراضي الدولة للغايات العامة، كبناء مقرات حكومية، أو مدارس، أو مستشفيات، أو محاكم ... لكن هناك روايات كثيرة وشبه مؤكدة حول تصرفات غير قانونية بمساحات واسعة من أراضي الدولة لصالح جهات خاصة، وأشخاص متنفذين. ومن بين الروايات الرائجة، حسب إبراهيم، منح عدد من مسؤولي الأجهزة المدنية والأمنية في السلطة الوطنية أراضي حكومية، مساحة القطعة الواحدة للشخص الواحد ما بين النصف دونم والدونم الواحد في منطقة تل الهوى، ومدينة الزهراء، ومنطقة النصر، والقرعة الخامسة الممتدة من جباليا وحتى بيت لاهيا، كما تم منح ما بين الربع دونم والنصف دونم في مشروع عامر، وحي النصر بمدينة غزة للموظفين الحكوميين الذين عملوا في عهد الإدارة المصرية، باعتبار أنهم لم يستفيدوا من قرار رئيس الجمهورية المصرية آنذاك الذي قضى بمنح كل موظف نصف دونم، كما منحت أراض لعدد من المخاتير في مناطق عدة، كمنطقة القرعة الخامسة، بالإضافة إلى منح بعض العشائر أراضي تقدر مساحة كل منها ما بين ثلاثة إلى خمسة دونمات، بغرض إقامة مقرات لها عليها، كما حدث مع إحدى العشائر في مدينة رفح.

مصطفى ابراهيم: اراضي الدولة استغلت لغايات شخصية وغير قانونية

وأضاف إبراهيم: ذلك كله يأتي بالإضافة إلى استيلاء عدد من الأجهزة الأمنية على مساحة من أراضي الدولة، بحجة بناء مقرات عليها، غير أن هذه الأراضي استغلت جزئياً لغايات شخصية، مقدماً مثالاً على ذلك، قيام مسؤول في جهاز الدفاع المدني بالاستيلاء على قطعة أرض حكومية تبلغ مساحتها حوالي ٣٥ دونماً في حي تل السلطان، تم استغلال حوالي ١٢ دونماً منها من قبل الجهاز نفسه، بينما لم يعرف كيف تم التصرف ببقية المساحة، واستيلاء عقيد في أحد الأجهزة الأمنية على أراضٍ حكومية في منطقة النصيرات بمحافظة الوسطى، مؤكداً على ضرورة قيام الجهات المعنية بالتحقيق في جميع هذه القضايا، ومعاقبة المتصرفين بالمال العام بصورة غير قانونية، مشيراً إلى أنه، وقبل إنشاء سلطة الأراضي، تعددت الجهات المتصرفة بأراضي الدولة في قطاع غزة، بدءاً من رئيس السلطة الوطنية، مروراً بوزير الإسكان، ووزير العدل، وأخيراً رئيس سلطة الأراضي، ما زاد الأمور تعقيداً. وأكد الدكتور المحامي عبد الرحمن أبو النصر، نائب نقيب المحامين في غزة، أن «المُشرّع وضع قواعد وأصول للتعاطي مع الأملاك العامة، إذ لا يجوز للسلطة أن تتصرف بها على وجه مطلق الحرية، فإذا كانت حرية الفرد مقيدة في التصرف بالأملاك الخاصة، فما بالنا بالنسبة للأملاك العامة، كما أن المُشرع عمل على حماية هذه الأملاك من الاعتداءات، وعدم اكتساب أية حقوق من هذه الأراضي، إلا وفقاً للقانون (رقم ٥ للعام ١٩٦٠)، والذي يقول إنه لا يجوز تملك الأموال الخاصة المملوكة للحكومة، أو الأشخاص الاعتباريين، وكذلك أموال الأوقاف الخيرية، أو كسب أي حق عيني عليها بالتقادم، كما لا يجوز التعدي عليها، وفي حال حصول التعدي، يكون للجهة صاحبة الشأن حق إزالته إدارياً بحسب ما تقتضيه المصلحة العامة.

وأشار أبو النصر إلى أن «القانون الأساسي» الفلسطيني، لم يشر إلى الأراضي العامة، أو كيفية التصرف فيها، وإنما أحال التصرف بالمتلكات العامة إلى القانون ليحدد الكيفية والصلاحية.. وقال: يبقى الإطار القانوني إطاراً نظرياً، خاصة أن السلطة الوطنية لم تحدد فلسفة للتعاطي مع ملف الأراضي الحكومية، وإلى أي وجهة يمكن تتجه سياستها بهذه الخصوص. ويضيف: وإن كانت قد ورثت وضعاً سياسياً وقانونياً في غاية التعقيد لا يمكن تبسيطه بأي حال من الأحوال، كان عليها إدراك هذا التعقيد، ووضع سياسة واستراتيجية وفلسفة لمواجهة هذا الواقع، وبين أن من أوجه هذا التعقيد: الجزء المتواصل من الأراضي الحكومية المقام عليها مستوطنات إسرائيلية، والجزء من الأراضي التي تم التصرف فيها في عهد الإدارة المصرية، ولم تكتمل هذه التصرفات، وهي ما تعرف بأراضي الأقساط، بالإضافة إلى الجزء الذي تم الوعد بالتعاقد عليه مع الإدارة المصرية، ولم يتم التعاقد، وهي القطعة الخامسة. ويؤكد أبو النصر: رغم الظروف والصعوبات الهائلة التي تواجه السلطة التنفيذية، وتؤثر سلباً على قدرتها في إدارة أملاك الدولة، والمحافظة عليها، إلا أن الممارسة العملية كشفت عن تقصير غير مبرر من جانبها في بذل الجهود اللازمة للمحافظة على هذه الأملاك، واستغلالها بصورة جيدة، ووقف التعديات عليها، مؤكدة على أن هذا الخلل في الممارسة من الواجب معالجته، وعلى وجه السرعة.

لا يريدون الحديث

ويؤكد العاملون في الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، أنه وعلى الرغم من أن التعديات على الأراضي الحكومية تنتشر بشكل مكثف في غزة، إلا أن المعطيات في مجملها ترتكز على روايات وبعض المراسلات التي تم بصعوبة الحصول عليها، خاصة أن إدارة تسجيل الأراضي في قطاع غزة، عملت، و«في كل مرة توجهنا إليها، على المماطلة والتسويف، وتزويدنا بمعلومات عامة «لا تفيد أحداً»، وهي بطبيعة الحال غير تلك التي نبحث عنها»، ومحاولات المماطلة هذه هي التي تحدث عنها عاملون في عدة لجان في المجلس التشريعي.

وحتى نستكمل الملف من جميع أبعاده، كان لابد من الحديث مع رئيس سلطة الأراضي، أو من ينوب عنه، إلا أن ذلك تعذر، لأسلوب المماطلة الذي يعتمده المسؤولون في الإدارة، حيث استنتج مراسلنا في غزة، أن هناك رغبة بعدم الحديث عن هذا الموضوع. وكان من المقرر، في نهاية آب الماضي، عقد ندوة حول الاستيلاء على الأراضي الحكومية، بتنظيم من الملتقى الفكري العربي، في مقر جمعية الهلال الأحمر بغزة، إلا أنها لم تتم بعد اعتذار ثلاثة من أربعة متحدثين، عن الحضور. وقال مدحت حلس، منسق الملتقى: كنا نجد أنه من الضروري عقد هذه الندوة، بعد تعالي الأصوات التي تطالب بوضع حد لعملية الاستيلاء على الأراضي بطريقة غير قانونية، إلا أن وزير العدل، ناهض الريس، اعتذر عن الندوة، «لاستدعائه بشكل مفاجئ لحضور جلسة مجلس الوزراء في رام الله»، والأمر ذاته حصل مع رئيس سلطة الأراضي، فريح أبو مدين، الذي علم من مكتبه أنه «استدعي لحضور اجتماع مع الجهات المانحة في رام الله»، في حين اعتذر رئيس نيابة دعاوى الحكومة، منير العقبة، «لأسباب شخصية»، لم يحددها مكتبه، وكان الوحيد الذي حضر إلى مكان انعقاد الجلسة، الدكتور المحامي عبد الرحمن أبو النصر، نائب نقيب المحامين في غزة، رغم أن قاعة الهلال الأحمر غصت بالحضور. ويرى حلس في عدم انعقاد الندور «خسارة كبيرة»، معرباً عن أمله في عقد ندوة تتحدث في ذات الموضوع، حتى وإن تغير المدعوين الأساسيين.

الانتفاضة في عامها الخامس

بقلم: سميح شبيب

دخلت الانتفاضة الفلسطينية الثانية، عامها الخامس، بعد أن شهدت الأعوام الأربعة الخوالي أحداثاً جساماً، طالت الأمن والسياسة والاقتصاد والاجتماع، وتركت جملة آثار عميقة، وعلى الجانبين: الفلسطيني والاسرائيلي على حد سواء.

من الصعب الآن، ولا يزال الحدث مستمراً وساخناً وقائماً، الدخول الى بوتقة التقييم، ومحاولة الإجابة على التساؤل الأساس في الموضوع، وهو: هل انتصرت الانتفاضة أم انهزمت؟!! ان هكذا تساؤل، الآن، من شأنه أن يعيدنا، ودون استئذان الى مرحلة بدايات الانتفاضة، وما اعتراها من خيارات أولية. بادئ ذي بدء، لا بد لنا من القول، إن الانتفاضة الثانية، لم تكن نبتاً شيطانياً ولا مغامرة قام بها مقامرون، بقدر ما جاءت حدثاً متسقاً ومنسجماً، مع جملة الأحداث التي سبقته، خاصة في مرحلة ما بعد الاتفاق الفلسطيني-الاسرائيلي في العام ١٩٩٣.

وضع هذا الاتفاق مبادئ عامة، كي تشكل في مجموعها تمهيداً للدخول الى دائرة المفاوضات، وقام بإرجاء القضايا الأساسية والمركزية في الصراع، الى المرحلة النهائية.

كان هنالك ثمة مراهنات فلسطينية تم التعبير عنها في حينه، وأجمعت أقوال المراهنين على أن ثمة دولة فلسطينية ذات سيادة قادمة لا محالة، بل وجد بعضهم فيها سنغافورة الشرق الأوسط.

على الجانب الاسرائيلي، كانت المراهنات لا تقل أهمية، وترى في المستقبل، قبولاً فلسطينياً باشتراطات اسرائيلية، خاصة فيما يتعلق بالقدس واللاجئين.

دارت المفاوضات دورتها، وتبيّن بما لا يدع مجالاً للشك إستالة جسر الهوة ما بين الطرفين الفلسطيني والاسرائيلي.

أجملت الادارة الأميركية، خلاصة ملفاتها الخاصة بالمفاوضات الفلسطينية-الاسرائيلية، والتي كان دنيس روس مهندسها الرئيسي، حاولت، بل وجهدت في كامب ديفيد، للتوصل الى صيغ مشتركة، لكنها فشلت في ذلك، فشلا ذريعاً، الأمر الذي اعتبرته الحكومة الاسرائيلية، بمثابة ناقوس الخطر، والانذار المبكر، فما أملت تحقيقه لم يتحقق، الأمر الذي سيجعل من السلطة الفلسطينية عبئاً ثقيلاً، بدلاً من أن تكون شريكا.

عاد الطرفان الفلسطيني والاسرائيلي من كامب ديفيد، ليجدا بعضهما في وجه بعض، وبالتالي أصبح الصدام أمراً محتماً لا بد منه. على الجانب الاسرائيلي كان الأمر محسوماً، ومفاده محاولة إخضاع الفلسطينيين بالقوة والعنف. أما على الجانب الفلسطيني، ونظراً لتعدد مرجعيات القرار، فقد تعددت خيارات المواجهة، وكان أكثرها رواجاً، هو الخيار العسكري.

حذرت اوساط فلسطينية من مغبة الخيار العسكري، ذلك أن لدى اسرائيل قوتها الأمنية والعسكرية المتفوقة، وبالتالي فإن الدخول الى بوتقة الفعل العسكري، سيؤدي حتماً الى هزيمة الخيار العسكري الفلسطيني.

تمكن دعاة عسكرة الانتفاضة، من استخدام أسلوب العمليات التفجيرية داخل المدن الاسرائيلية، وروجوا لهذا الأسلوب عقائدياً ونفسياً وعاطفياً، فأضحى جزءاً هاماً من الشارع، يعتبر العمليات نصراً فلسطينياً، بعدما عزّت الانتصارات في المحافل السياسية والتفاوضية.

أدانت السلطة الفلسطينية الأساليب العسكرية، خاصة العمليات التفجيرية داخل المدن الاسرائيلية، لكن تلك الأساليب تمكنت من أن تفرض نفسها، وأن تستجر جزءاً من «فتح» لتشكل كتائب الأقصى.

طغى الطابع العسكري للانتفاضة على ما سواه من أشكال كفاحية مدنية وسلمية، ولعل المراقب يلحظ، بوضوح، مدى الحرص الاسرائيلي على جر الانتفاضة للملعب العسكري. فمنذ بدء الانتفاضة استخدمت اسرائيل الرصاص الحي، وقتلت مدنيين وأطفالاً، بل واستخدمت طائرات الأباتشي لقصف مراكز الشرطة الفلسطينية.

ضخمت اسرائيل من حجم القوة العسكرية الفلسطينية، وساعدها على ذلك ادعاءات فلسطينية تقول باستحواذ الصواريخ. والمدافع وغيرها، وبالتالي تمكنت اسرائيل من تمهيد الأجواء، لاجتياح المدن الفلسطينية، وتقطيع أوصال الضفة الغربية وقطاع غزة. إذا أردنا أن نجزئ الأمور، ونعزلها عن بعضها بعضاً، لتمكنا من القول، وبشيء من الوضوح، بأن القوات الاسرائيلية انتصرت عسكرياً، ولعله من البداهة القول، بأن اسرائيل قادرة على ذلك من خلال تفوقها العسكري.. لكن والى جانب ذلك، وفيما اذا نظرنا للوحة من كافة جوانبها وتلاوينها، لوجدنا أن صمود المجتمع الفلسطيني، بمؤسساته وقواه وشرائحه، كان قد حال دون حالة الانهيار، ورفع الراية البيضاء سياسياً واجتماعياً. صمد الفلسطينيون في أرضهم، رغم صعوبة الأحوال القائمة، ولم يحدث الترانسفير-المأمول إسرائيلياً، كما وتماسك المجتمع الفلسطيني، رغم المخاطر الحقيقية المحيقة به. تجسد ذلك في حالات التكيف المقاوم، على الصعد التربوية والاقتصادية والنفسية وغيرها من الصعد. خلقت حالة الصمود الفلسطيني، والتكيف المقاوم مع نتائج الانتفاضة، عوامل مؤثرة داخل الكيان السياسي الاسرائيلي، ولعل في خيار شارون الراهن، الفصل الأحادي الجانب، ما يشير الى حالة الاضطراب التي يعيشها المجتمع الاسرائيلي من جهة، ومحاولة الهروب الى الأمام تخلصاً مما هو قائم.

ما ثبت وترسخ خلال السنوات الأربع الخوالي من عمر الانتفاضة، هو استحالة شطب الكيانية السياسية الفلسطينية، عبر اجتياحات، وأفعال عنف عكسرية وأمني اسرائيلي، وبالتالي استحالة القفز عن الشريك الفلسطيني، أو إبداله، عبر خيارات تفكير رغبي، ليس إلاّ.

لكن هل يكفي القول، بأن الصمود الفلسطيني الراهن، ضمانة للانتصار والبقاء.

هنالك حوار فلسطيني-فلسطيني جارٍ الآن، وهنالك محاولات لتقليب الأمور والخيارات المتاحة، ولعله من المفيد القول. الآن بأن ثمة تقييماً عملياً وموضوعياً، لما سبق وأن مورس من أشكال كفاحية، كفيل بالوصول الى اختيار ما هو مفيد ومثمر، وبالتالي الابتعاد عما هو مؤذٍ وضار، ودون مواقف مسبقة، أو محاولة التمترس على مواقف ثبت عجزها وضررها.

ان التوافق الوطني حول أسس ونقاط مشتركة، بات مطلباً وطنياً عاماً، ذلك ان ما هو قادم اسرائيلياً، محاولة حسم الأمور، وبسرعة.. فهل ستتمكن الأطراف الفلسطينية من التوافق حول الاسس الوطنية اللازمة.